



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)



RAHAT-UL-QULOOB

Bi-Annual, Trilingual (Arabic, English, Urdu) ISSN: (P) 2025-5021. (E) 2521-2869
Project of RAHATULQULOOB RESEARCH ACADEMY,
Jamiat road, Khiljiabad, near Pak-Turk School, link Spini road, Quetta, Pakistan.

Website: www.rahatulquloob.com

Approved by Higher Education Commission Pakistan

Indexing: » Australian Islamic Library, IRI (AIU), Tahqeeqat, Asian Research Index, Crossref, Euro pub, MIAR, ISI, SIS.

TOPIC

فلسفة نزع الحافض في دراسات النحو لدى العلماء (دراسة نظرية)

The philosophy of DE cluttering in grammar studies among the scholars (Theoretical study)

AUTHOR

1. Dr sumaira Saghir ahmed, Assistant Professor, Department of Arabic, International Islamic University, Islamabad, Pakistan.

Email: sumaira.saghir@iiu.edu.pk

How to Cite: Dr. sumaira Saghir ahmed. (2023). ARABIC: فلسفة نزع الحافض في دراسات النحو لدى العلماء (دراسة نظرية): The philosophy of DE cluttering in grammar studies among the scholars (Theoretical study). *Rahat-Ul-Quloob*, 7(1), 01-14. <https://doi.org/10.51411/rahat.7.1.2023/444>

URL: <http://rahatulquloob.com/index.php/rahat/article/view/444>

Vol. 7, No.1 || Jan–Jun 2023 || ARBIC-Page. 01-14

Published online: 18-02-2023

فلسفة نزاع الخافض في دراسات النحولدى العلماء (دراسة نظرية)

The philosophy of DE cluttering in grammar studies among the scholars (Theoretical study)

سميرة صغير أحمد

ABSTRACT:

The Arabic language has a specific and particular place in hearts of the Muslims as it is having a strong connecting with Islamic religion. This research deals with one of the important matters of grammar. The grammar study one of the very important fields of Arabic language. And the most important reason to choose that topic is that this matter has a lot of examples in itself to discuss, and it looks for that to get the best results in the field of grammatical studies. There is no particular term that is being used for this topic in the old books of Arabic grammar. And we find the basics of this term among the scholars after introducing "grammar study".it was being discussed in different chapters\ books in the light of grammar study among ancient scholars as it has been discussed various times by Arabs, that will be discuss in the research.

Keywords: DE cluttering, grammar studies, scholars discussion.

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونشكره على ما أسبغ من نعم لا تحصى، ونصلي ونسلم على حبيبه المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم الدين. فإن اللغة العربية لها مكانة خاصة و متميزة في قلوب المسلمين بعامة، حيث إنما ترتبط بالدين الإسلامي ارتباطاً وثيقاً، وكفى بها شرفاً أن اختارها الله عزوجل لتكون معبرة للأحكام التي أرادها الله لأمة محمد صلى الله عليه وسلم، وصدق الله تعالى إذ يقول في كتابه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (سورة الحجر: الآية: 9). والبحث عنونته (فلسفة نزاع الخافض في دراسات النحولدى العلماء) يتناول قضية مهمة من قضايا النحو، وهي قضية معقدة شغلت حيزاً عريضاً من اهتمام اللغويين والنحاة. لا يخفى على أحد ممن له صلة باللغة العربية من قريب أو بعيد، أهمية هذه اللغة المباركة التي اختارها الله لوجيه المنزل على رسوله الأمين محمد صلى الله عليه وسلم. وعلم النحو هو من أهم فنون العربية على الإطلاق، وله مكانة عالية لا ينازعها أي فن آخر، إذ هو من الأساسيات لفهم اللغة ونطقها الصحيح، وبه يصاب اللسان من الخطأ واللعن. ومن أهم أسباب اختيار الموضوع بأنه مفيد نظراً إلى كثرة مسائله والبحث عن ذلك للوصول إلى نتائج جادة تشرى البحث في مجال الدراسات النحوية. لا يوجد لهذا الموضوع مصطلحاً واضحاً في كتب النحو العربي عند القدامى، ونجد بذور هذا المصطلح لدى العلماء بعد وضع علم النحو. والألفاظ الدالة على مفهوم نزاع الخافض منها: حذف الخافض، إسقاط أو سقوط الخافض ومشتقاتها. فاختيار المصطلح المناسب الذي يدل دلالة واضحة على جزئيات المادة

الذي يظهر منه أهمية الموضوع. وقد جاء في الدرس النحوي لدى القدامى مشتة في أبواب متفرقة كما سيأتي في البحث.
أولاً تعريف المصطلح:

مادة (نَزَعَ) "الشيء ينزعه نَزْعًا، فهو مَنْزُوعٌ ونَزِيْعٌ، وانتَزَعَه فانْتَزَع، اقتلعه فاقتلعه، وفَرَّقَ سببويه بين نَزَعَ وانتَزَعَ فقال: انتزع استلب، ونزع حول الشيء عن موضعه وإن كان على نحو الاستلاب وقولهم فلان في النزاع أي في قلع الحياة." ¹ والنزاع: "نزعك الشيء حتى يباينه نزعته أنزعه نزعاً ونزع البعير إلى وطنه فهو نازع ونزوع." ²
والخفض كما في أسماء الله تعالى الخافض: "هو الذي يَخْفِضُ الجبارينَ والفراعنة، أي: يَصْغُهُمْ وَيُهَيِّئُهُمْ ويخفض كل شيءٍ يريد خَفْضَه. وهو: ضِدُّ الرَفْعِ خَفْضَه يَخْفِضُه خَفْضًا." ³
الف: دلالة المصطلح "نزع الخافض" أم "حذف الخافض":

كان استعمال لفظ "الحذف" ومشتقاته كثيراً في كلامهم دون القصر عليه بدلاً من "نزع الخافض". فالجواب يمكن في صورتين:

أ "أن" بين حرف الجر ومجروره، والمضاف والمضاف إليه من شدة الاتصال والتلازم ما ليس بين غيرهما. ⁴ فلو يطلق عليه لفظ "الحذف" ربما يتجرد من دلالة شدة الإتصال التي يوجد بين الخافض والمخفوض كما ذكره العلماء؛ لأن الحذف هو إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل. ⁵ فدلالة "النزع" أدق تعبير من الحذف.

ب "أن" استعمالهم حذف الجار أو حذف المضاف، يرد في معرض تحليل التغيير الحاصل في تركيب الأمثلة قاصدين بهما مفهومهما اللغوي، كما في صور الحذوف الأخرى، كحذف الفاعل وحذف المفعول، وحذف المبتدأ إلا على سبيل العرف الاصطلاحي كما هو شأن نزع الخافض الذي صار مصطلحاً شائعاً بعد سببويه الذي عبّر عنه تعبيراً غير صحيح. ⁶ فالتعبير بالحذف لا يمتنع كما يقال: "حذف حرف الجر، أو حذف المضاف قاصدين المفهوم اللغوي ولا سيما أن الحذف غير مناقض النزع، بل هو أعم منه واستعمال العام مراداً به الخاص بدلالة القرائن، كثير مشهور، أما المحظور فهو الخلط بين المصطلحات للظواهر المختلفة" ⁷، بدليل قول سببويه، قال: "أن حرف الجر الأصلي قد يُحذف ويُنصب المجرور على نزع الخافض، مثل: نُبِئتُ زيداً، بقول: ذلك، أي: عن زيد." ⁸

والخفض: "حالة يراد بها مقابلة حالة الرفع. وللخفض - وهو الجر - عند النحاة معنى واحد، فهم يزعمون أن الجر عَلمُ الإضافة، لذلك أن المضاف إليه من الأسماء وهو الذي يستحق الجر أو المرتبة الخفض. وهذا حق من جهة واحدة فحسب." ⁹ فالنصب يختص بالأسماء الفضلة وما ينوب عنها، وما يشبه بها، أو يحل محلها. وكان النصب يقابل به الرفع تماماً، وجعله الخليل لما وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو: "زيداً." ¹⁰

إذن للخفص أو الجر معنيان:

- 1: "هو معنى المفعولية بالواسطة أو بالأداة، أو المفعولية غير المباشرة. وهذه المرتبة - مرتبة الخفص نزولاً عن المرتبة التي يستحقها المفعول حين يكون مطلقاً من القيد المعنوي، وهي مرتبة النصب".¹¹
- 2: هو الإضافة، وفيه يستحق الاسم الثاني (المضاف إليه) مرتبة الخفص أو الجر. وهي نسبة بين اسمين نسبة لا يراد بها إلا التخصيص أو التعريف، ولذلك استحق الاسم الثاني مرتبة الخفص أو الجر.¹²
- ب: فمن التعبير "بالإسقاط والسقوط" قول ابن هشام: "إن إسقاط الخافض ليس بقياس"¹³ ومن قوله أيضاً: "إن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض".¹⁴
- ج: دلالة المصطلح "إضمار الخافض":

قال الفارسي ضمن هذا المصطلح في الإيضاح: "وقد يحذف حرف الجر، فيصل الفعل إلى الاسم المحلوف به وذلك نحو: الله لأفعلن، وربما أضمّر حرف الجر، فقيل: الله لأفعلن".¹⁵ فيتضح من كلام الفارسي بأنه يفرق بين "الحذف" و"الإضمار". ولكن كثير من النحويين يستعملون كلا المصطلحين بمعنى واحد كما جاء عند سيبويه حيث قال: "وسألته عن قوله: على كمر جذع بيتك مبنئ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جرّوا، فإنهم أرادوا معنى من، ولكن حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان وصارت على عوضاً منها ... ومثل ذلك: الله لتفعلن؟ إذا استفهمت أضمروا الحرف الذي يجبر وحذفوا تخفيفاً على اللسان".¹⁶ ومثله جاء أبو حيان في البحر المحيط دون الفرق بين المصطلحين قال: "وهو موجود في اصطلاح النحويين"، أعني أن يسمى الحذف إضماراً.¹⁷ وقال الشهاب: "وقد يستعمل كلُّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء".¹⁸

فمن النحويين أبو علي الفارسي الذي جاء بالفرق بين الحذف والإضمار عند إسقاط الجار كما سبق. إذ يفهم منها أن إضمار الجار إسقاطه مع بقاء أثره وحذف الجار إسقاطه مع زهاب أثره في الاسم. وأوضح الكلام منه مما جاء به ابن الحاجب بعد ذكر الخلاف حذف حرف الجر مع "أر" و"أر" قال: "يبقى النظر في الأولوية؛ الحذف هو أمر الإضمار والأولى الحذف؛ لأنه الكثير الشائع، والإضمار قليل نادر، فكان حمل هذا الملبس على ما هو كثير في كلامهم أولى من حمله على النادر".¹⁹ وأوضح من ذلك كله قول الشهاب الخفاجي حيث يذكر في حاشية البيضاوي له في إضمار حرف القسم وإبقاء عمله في اللفظ، يقول: "الله لأفعلن: عبّر بالإضمار دون الحذف لأنهم فرّقوا بينهما بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر لأنه يشعر بوجود مقدر له، والحذف أعم منه".²⁰ فثبت التفريق بينهما أن الإضمار هو إسقاط الخافض مع بقاء أثره ولا يصح إطلاقه على "نزع الخافض". لأنه يكثّر في استعمال العرب ويحذف حرف الجر مع بقاء أثره،

ونزع الخافض أعم من أن يجذف الجار ويبقى أثره فيناسب إطلاقه على إسقاط الجار لما بين الجار والمجرور من شدة الاتصال والتلازم. ويطلق الحذف في اصطلاح أهل العربية على ما أسقط من الكلام.

د: الاتساع أو التوسع:

وهو مصدر باب الافتعال، يقال: اتسع يتسع اتساعاً: افتعل يفتعل افتعالاً، ومطاوعٌ لباب فَعَلَ يفعل تفعيلاً: نحو: وسع يوسع توسيعاً لأن باب الافتعال يأتي للمطاوعة غالباً نحو: عَمَّئْتَهُ فَاغْتَمَّ. ²¹ ووسَّعْتَهُ فَاتَّسَعَ وَاسْتَوْسَعَ، فالتوسيع خلاف التضييق. تقول: وسعت الشيء فاتسع واستوسع: أي: صار واسعاً ²²، والواسع ضد الضيق كالوسيع.

قال الله عز وجل: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾ (سورة البقرة: الآية: 255) أي: اتسع لها. قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ﴾ (سورة الزمر: الآية: 10)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضًا لِّلَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا...﴾ (سورة النساء: الآية: 97) ويقال: توسَّعوا في المجلس، أي: تفسَّحوا. ²³

هذا من معنى الاتساع لغة، وقد ثبت بذلك أن الاتساع نقيض التضييق سواء كان في الأجسام أو في المعاني، فالاتساع في النحو من القسم الثاني لأنه قاعدة اللغة العربية، والقواعد من المعنويات، أما الاتساع فهو مصطلح من مصطلحات النحاة.

ما هو الاتساع؟ (اصطلاحاً)

هو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، لكنه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ومثال ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾ (سورة يوسف: الآية: 82) والتقدير: واسأل أهل القرية. هذا مثال للتوسع بحذف المضاف، وإحلال المضاف إليه محله. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِبْرَءِمَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ...﴾ ²⁴ إنما هو: بر من آمن بالله. ²⁵ ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (سورة مريم: الآية: 4) أي: شعر الرأس. ومنه ذلك قوله تعالى: ﴿...عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ...﴾ (سورة يونس: الآية: 83) أي: من آل فرعون. ²⁶

وينبه سيبويه صدر التوسع إلى أن الفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى، أي أن (القرية) مفعول به لفظاً، وقد نصبت بالفعل (اسأل)، ولكن المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف (أهل). ²⁷ وقد ينتج التوسع عن حذف بعض حروف الجر فينصب مجرورها لفظاً لوقوعه مفعولاً به.

ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى. ²⁸ فمصطلح "الاتساع" مستعمل لديه.

وفي الاتساع نوع من الاختصار نتيجة الحذف الذي يعمد إليه اعتماداً على فهم المحذوف من القرينة أو

اللفظية، وينتج عن الحذف من المجاز يجعل التعبير أكثر قوة وبلاغة.²⁹ وعلى ذلك عَقَدَ له ابن السراج باباً في الأصول، فقال: "اعلم أن الاتساء ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساء العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم، كما سبقت الإشارة إليه. فالأول: (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ...)، والمعنى: أهل القرية. وقوله تعالى: ﴿وَأَرْوَاهُ آبًا مَّهِلًا...﴾ (سورة الأحزاب: الآية: 11)، أي: مثل أمهاتهم. والثاني: صيد عليه يومان، والمعنى: صيد عليه الوحش في يومين. وقولهم: "نهارك صائم وليك قائم"، وإنما المعنى: "أنك صائم في النهار وقائم في الليل". وهذا الاتساء أكثر في كلامهم من أن يحاط به.³⁰ وتحدث أبو هلال العسكري عن شيء بعضها قائلاً: "وهذا هو المجاز عند أهل البيان"، وتقول: "سرت فرسخين ويومين" وإن شئت نصبهما على الظرف وإن شئت جعلتهما مفعولين على السعة".³¹ وهذه الظاهرة شملت جميع مستويات اللغة على مستوى واحد.

العلاقة بين الحذف والاتساء

من العموم والخصوص من وجه، حيث يجتمعان في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾، لأن فيه اتساعاً وحذفاً في الوقت نفسه، أما الاتساء فلأنه أسند فيه الفعل السؤال إلى غيرها هو اتساعاً، وتقدير العبارة: وأسأل أهل القرية. ويفترق الحذف عن الاتساء في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (سورة التوبة: الآية: 6). فإن فيه حذفاً، لأن تقدير العبارة: "إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره...": فكلية "أحد" فيها فاعل لفعل محذوف وجوباً، وهو استجارك الأول المفسر باستجارك الثاني.

فتكون النتيجة: أن كل الاتساء ليس بحذف، وكذلك كل الحذف ليس باتساع بل بعض الحذف اتساع، وبعض الاتساء حذف.³² ومن التوسع الذي أشار إليه "سيبويه" فيما سمع عن العرب أنهم يقولون: وذلك قولك: "يا سارق الليلة أهل الدار"، بإجراء اسم الفاعل مجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى. وتقول في الفعل على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار. فتجري "الليلة" على الفعل في سعة الكلام... فاللفظ يجري على قوله: هذا معطى درهماً. والمعنى: إنما هو "في" الليلة... غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام.³³

والاتساء لا يمكن أن يكون مصطلحاً بديلاً عن نزعة الحافض، لأن الاتساء هو التغيير في أصل التركيب وأوسع من الحذف نفسه الذي هو جزء من نزعة الحافض. والاتساء هو التجوز في النسبة، ونزعة المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فلا يصح في نزعة المضاف ويبقى المضاف إليه على حالته الأصلية أي مجرورة، ولا يكون كذلك في نزعة حرف الجر.

هل النصب على نزاع الحافض نوع من الإتساء؟

فقد اعتبر الرضي "النصب على نزاع الحافض" نوعاً من الاتساء في اللغة، وأثبته أيضاً في نصب الظروف والمصادر فيقال: آتيك خفوق النجم. وأصل هذا: آتيك حين خفوق النجم - فأتسع الكلام واختصر.³⁴

قال السيوطي: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: والله أفعل ذلك؛ تريد: لا أفعل. وأتانا عند مغيب الشمس، أو حين أرادت، أو حين كادت تغرب".³⁵

نزاع الحافض من حيث السماء والقياس وانتصاب الاسم بعدهما

حذف الجار يكثر ويطرده مع "أَنْ" و"أَنَّ"، وعذا الحذف قياساً لا سماعاً، وتحذف حروف الجر في الآيات وفي كلام العرب. والكثير على أن المحل نصب بعد نزاع الجار.

أولاً: آراء علماء البصرة:

وقبل إيراد آرائهم يمكننا معرفة أن من النحاة من بعده قياساً واتفاق الجمهور على أنه سماعي وعند بعضهم ضرورة وهذا في الشعر. قال ابن السراج: "واعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن تتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا...﴾ (سورة الأعراف: الآية: 155). وسميته زيداً، كنيته زيداً أبا عبد الله. ألا ترى أنك تقول: اخترت الرجال، أي: اخترت من الرجال، وسميته بزويد، وكنيته بأبي عبد الله.³⁶ وقال: "اعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل، إنما هذا يجوز في ما استعملوه، وأخذ سماعاً عنهم.³⁷

فخصه بالسماع، دون تخصيص بمصطلح معين للظاهرة.

وتحدث عن ذلك سيبويه قائلاً: "هذا باب من الفعل يُبَدَلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ وَيُجْرَى عَلَى الْاسْمِ كَمَا يُجْرَى أَجْمَعُونَ عَلَى الْاسْمِ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ."

تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ، ومَطَرْنَا السَّهْلَ والجَبَلَ، وَقَلَبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وبَطْنَهُ، فالعنى: أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلب الظهر والبطن، ولكنهم أجازوا، هذا كما أجازوا: دخلت البيت، وإنما معناه: دخلت في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تعني على ظهري لم يجز.³⁸ وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ (سورة القمر: الآية: 10). وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (سورة هود: الآية: 25)، إنما أراد: بأني مغلوب، وبأني لكم نذير مبين، ولكنه حذف الباء، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا...﴾ (سورة الجن: الآية: 18) بمنزلة: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً

وَاحِدَةً... ﴿(سورة الأنبياء: الآية: 92، وسورة المؤمنون: الآية: 52) والمعنى: ولأن هذه أمتكم فاتقون، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً. ³⁹ يمثل سيبويه ويشرح الظاهرة بالقرآن الكريم وكلام العرب دون إشارة إلى مصطلح معين. فالمصطلح لم يظهر لفظاً مع بداية الدراسات النحوية لديه ولكنه نجده فيما بعد.

وقال: "واعلم أنك إذا حذف من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقاً إذا قلت: إنك ذاهبٌ حقاً. فالمحلوف به مؤكّد به الحديث كما تؤكّده بالحق، ويجزُّ بحروف الإضافة كما يجزُّ حق، إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحقٍ." ⁴⁰ ويقول أيضاً: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل ذكره: ﴿وَأَنْ هَذِهِ...﴾ فقال إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمّة واحدة، وأنا ربُّكم فاتقون، وبالأصل: إن هذه. وقال: ونظيرها ﴿لِيَلْأَلَفَ فُرَيْشٌ﴾ (سورة قريش: الآية: 1)، لأنه إنما هو: لذلك (فليعبدوا) فإن حذف اللام من "أن" فهو نصب". ⁴¹ وكان الخليل يذهب إلى أهمها وصلتهما منصوبات على نزاع الخافض. ⁴²

ولكن قال الزجاج: "ويجوز حذف الجارّ بشرط تعيين الجار بأنّ وأبّ في باب (النصب على نزاع الخافض) فيحكم على موضعها بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي. ⁴³ كما نعلم تحذف الجر أحياناً وهي تحذف قياساً مع "أن" و"أب" وصلتهما في مثل قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ...﴾ (آل عمران: الآية: 18). وقولك: "أرغب أن أراك"، فالتقدير: شهد الله بأنه، وأرغب في أن أراك، أو عن أراك. والأخفش الأصغر يميز حذف الجار مع غيرهما أيضاً قياساً، إذا تعيّن الجار، أي: مع غير أنّ وأبّ. وإنما مذهبه: أن يكون الفعل متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى آخر مجرف جر، فحينئذ يجوز حذفه. ⁴⁴ فيجوز الحذف مع غيرها قياساً لكن بشرط وهو تعيّن الحرف وإلا لم يجز حذفه. وكذلك دون تعيين مكان الحذف نحو: "اخترت القوم من بني تميم" فلا يجوز الحذف. فلا تقول: اخترت القوم بني تميم، إذ لا يدرى على الأصل "اخترت القوم من بني تميم" أو من القوم بني تميم. ⁴⁵ وتحدث المبرد عن ذلك قائلاً:

"فإذا حذف حروف الجر وصل الفعل فعمل، وكان حذفها حسناً لطول الصلة؛ كما قال عز وجل: ﴿واختار موسى قومه...﴾. أي: من قومه، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جداً. وتقول: ﴿أشهد أن محمداً رسول الله...﴾؛ فكان التقدير: أشهد على أن محمداً رسول الله، أي: شهد على ذلك. وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته ووصل الفعل فعمل فيما بعده. ⁴⁶ فهكذا مصطلح "نزاع الخافض" لديه على صورة انتصاب الاسم الذي جاء بعد نزاع حرف الجر دون إطلاق على صورة إبقاء الاسم مجروراً بعد نزاع الخافض. وهو من الأمور التي يُعدّى بها الفعل القاصر. وكذلك فسره المبرد دون تحديد المصطلح المعين، على الرغم من مفهومه واضح لديه. وقال: "واعلم أنك إذا

حذفت حروف الإضافة من المُقَسَّم به نصبتَه لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: الله لأفعلن، لأنك أردت أحلِّف الله لأفعلن، وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل، فعمل فيما بعده كما قال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ...﴾ أي: من قومه.⁴⁷

ثانياً: آراء علماء الكوفة:

المنصوب بنزع الخافض أو إلقائه:

هذا مصطلح ذكره الفراء في كتابه، فالمنصوب باللقاء الخافض في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ (النساء: 18). يرى الفراء أن المصدر المؤول "أن يشرك به" موقعه الإعرابي في موقع خفض، فإن شئت جعلتها في مذهب خفض، ثم تلقي الخافض فتنصبها، يكون في مذهب جزاء، كأنك قلت: "إن الله لا يغفر ذنباً مع شرك ولا عن شرك".⁴⁸ إن الله لا يغفر الشرك به، فالمصدر المؤول وقع مفعولاً به، وأما قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ...﴾، ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ...﴾ (سورة هود: الآية: 3، 2). فقال فيهما الفراء: "فأن في نصب، بالقاء الخافض".⁴⁹ والتقدير بالألتجبدوا، وبأن استغفروا، وحرف الخفض هو الباء والمصدران في محل نصب للقاء الخافض، وفي قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَصَلُّوا...﴾ (سورة النساء: الآية: 176) يرى الفراء أن حرف خفض يمكن أن يكون في الآية فقال: "ومن - حرف جر - تحسن فيها ثم تلقي، فتكون في موضع نصب".⁵⁰

وهكذا نرى من الأمثلة المتقدمة في الآيات التي ذكرها الفراء أنه يطلق مصطلح "إلقاء الخافض أو نزعه" على حذف حرف الجر، ويبقى المصدر أو الاسم منصوباً بعد حذفه، وذلك قياسي بعد "أن" و"أنت". وهذا التعبير "يجذف الخافض" كثرة فلا يحصى كما سبق.

ومما جاء في كتب إعراب القرآن ومعانيه في معالجة بعض هذه القضايا ما أورده في تعدى بعض الأفعال اللازمة، نحو: ذهب، وانطلق، وخرج، فهذه الأفعال تكتفي بمرفوعها، ولا تتعدى إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجر. ولكن الفراء ذكر أن العرب تقول: "ذهبت الشام، وذهبت السوق، وانطلقت السوق، وخرجت الشام. ونقل عن الكسائي أنه سمع العرب، تقول: انطلق به الفور، فتنصب على معنى إلقاء الصفة، وأنشد على ذلك لبعض بني عقيل:

تصبح بنا حنيفةً إذ رأتنا وأبي الأرض تذهب للسياح

يريد: إلى أي الأرض، وستجاوز، وفي هذه الأحرف إلقاء "إلى" لكثرة استعمالهم إياها.⁵¹

كما سبق أن حكم النصب على نزع الخافض بـ"أن" و"أنت" بالجر عند الكسائي، يرى الفراء، أن ما

كان على تقدير الخافض يكون محلّه نصباً، بينما يرى الكسائي أنه باقٍ على خفضه، وقد أجمله في حديثه عن الآية التالية ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ (سورة المؤمنون: الآية: 60). قال الفراء: (وجلة من أظم)، فإذا أقيمت "من" نصبت، وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً، فإن الكسائي كان يقول: "هو خفض على حاله"⁵² ويقول ثعلب في كتابه "النحو في مجالس ثعلب": وبعد أن يذكر قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾، أي: اختار من القوم، وهما منصوبان بوقوع الفعل يعني "واختار موسى قومه سبعين" واخترتك الرجل. وأنشد رجز العجاج: "محمداً واختاره الله الخير"⁵³.

وقبله: وعصبة النبي إذ خافوا العصر
شدوا له سلطانه حتى اقتسر
بالمقتل أكواما وأقواماً أسر
تحت الذي اختار له الشجر⁵⁴

وبعده: فما ولي محمد مذ أن غفر. يقول: "اختار يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر "من القوم" فلما حذف الجار نصب المفعولين بوقوع الفعل عليهما، وفي رجز العجاج واختاره الله الخير، أي: من الخير. وفي الآية "سبعين" مفعول أول لاختار، على المختار وقد أخره المفعول الثاني. أما قوله: "إخترتك الرجل"، فأحسبها اخترتك الرجل، أي: من الرجال.⁵⁵ فمذهب البصريين إلى أنه منصوب بالفعل اللازم قبله، وبعد سقوط الجار وصل الفعل إلى الاسم فنصبه، أما الكوفيون فيرون أنه منصوب بنزع الخافض، أي أن حذف الجار من علل النصب.

ثالثاً: آراء علماء البغداد:

قال الزجاجي: "فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرف الجر. نحو: فكرت أيهم زيد، كأنه في الأصل: فكرت في أيهم زيد، إلا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل إليه بنفسه وموضعه نصب، لأن ما يصل إليه الفعل بحرف جر إذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه، نحو: أمرتك بالخير، وأمرتك الخير. وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله، نحو: عرفت أيهم زيد.⁵⁶ ويقول ابن الشجري عن ذلك. "ومما حذفوا من الحروف الخافضة "من" في قولهم: اخترت الرجال زيدا. يريدون: من الرجال. وقال الفرزدق:

منا الذي اختر الرجال سماحة
وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازع⁵⁷

فالنصب في الرجال بوصول الفعل بعد حذف الخافض، ومما حذف منه "من". وأعملت محذوفة في قول أبي

حية النميري:

رأينَ خليساً بعد أحوى تقلّبت
بفوديه سبعون السنين الكوامل
وأنكرت إعراض الغواني وابني
وأنكرت إعراضي وأقصر باطلي

أراد: من السنين، فحذفها واعملها.⁵⁸ وأما اختلاف البصريين والكوفيين في موضع "أَنْ يُؤْمِنُوا" من قوله تعالى: ﴿أَقْتَضَمُ عَوْ أَنْ يُؤْمِنُوا كُمْ...﴾ (سورة البقرة: الآية: 75).

قال أبو البركات الأنباري: "وأظنه مذهب البصريين - إنه في موضع نصب لأن التقدير فيه: "في أَنْ يُؤْمِنُوا لكم"، فلما حذف حرف الجر اتصل الفعل به فنصبه وذهب الكوفيون والخليل من البصريين إلى أنها في موضع خفض بتقدير حرف الخفض".⁵⁹ تتوصل الأفعال إلى مفعولاتها بطريقتين؛ إما بنفسها مباشرة وإما بحرف جر، وحرف الجر يدخل ليصل الفعل الذي لا يصل بنفسه بالاسم.

هناك بعض القراءات الشاذة عند ابن جني من الأفعال التي أصلها اللزوم بمنهج الحذف والإيصال، وقد ورد ذلك في النماذج التالية: قوله تعالى: ﴿يُجَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُجَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية: 9)⁶⁰، الآية: قرأها أبو طالوت والجارود بن أبي سبرة: (يُجَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُجَادِعُونَ) ⁶¹، بضم الياء وفتح الدال من (وما يُجَادِعُونَ). قال ابن جني في توجيهه لهذه القراءة: هذا على قولك: (خدعت زيدا نفسه) ومعناه: عن نفسه فإن شئت قلت على هذا: حذف حرف الجر فوصل الفعل كقوله عز اسمه: ﴿واختار موسى قومه﴾ أي من قومه.⁶² كما ورد أيضاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (سورة يس: الآية: 52)⁶³. قراء لأبي بن كعب: قالوا يا ويلنا من هبنا من مرقدنا هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون". قال ابن جني: "فأما هبني، أي أيقظني، فلم أر لها في اللغة أصلاً... اللهم إلا أن يكون حرف الجر معها محذوفاً، أي: هب بنا، بمعنى: أيقظنا ثم حذف حرف الجر فوصل الفعل بنفسه.⁶⁴

وتحدّث أبو الفتح في موضع آخر في قراءة أبي بريدة: ﴿وَلَا تَخْسَرُوا...﴾ (سورة الرحمن: الآية: 9) بفتح التاء والسين - فينبغي أن يكون على حذف حرف الجر، أي: تخسروا في الميزان، فلما حذف حرف الجر أفضى إليه الفعل قبله، "فنصبه". كقوله تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ...﴾ (سورة التوبة: الآية: 5)، أي: في كل مرصد وعلى كل مرصد. وكقوله: (هذا البيت لمالك بن خالد الخفاعي)

بأسرع الشدّميّ يومَ لانيّة
لما لقيتهم واهتزت

أراد: بأسرع في الشدّ، فحذف الحرف وأوصل الفعل (أسرع).⁶⁵

ومنهم أبو علي الفارسي الذي لم يحدد مصطلحاً معيناً كسابقه، يتحدث عنه ويقول: "ومن الأفعال ما يتعدى بحرف الجر فيتسع فيحذف حرف الجر، فيتعدى الفعل إلى المفعول بغير حرف جر، وذلك قولهم: "دخلت البيت" والأصل دخلت إلى البيت، يدل على ذلك أن مصدره على فعول وأنت قد تنقله فتقول: أدخلته، وبحرف الجر فتقول،

دخلت به، فخلافه خرجت ومثله غُرْتُ".⁶⁶ فنجد الربط لدى النحاة بين حذف حروف الجارة وإيصال الفعل اللازم، دون الإشارة إليه. ويستطرد الزمخشري ويقول: "تحذف حروف الجر فيتعدى الفعل بنفسه كقوله تعالى: "واختار موسى... رجلاً".⁶⁷

والمخالصة أن النحاة ذكروا ظاهرة "الحذف والإيصال" مع ذكر الأمثلة لها دون أن ينعثوها بمصطلح معين محدد مع بداية النحو العربي كما سبق، إلا عند المتأخرين توسعوا في الظاهرة وسموها بـ "الحذف والإيصال" وهي تسمية البصريين⁶⁸، والمصطلح الشائع "المنصوب على نزع الخافض" وهي تسمية الكوفيين وهو الذي يفهم من قول الفراء لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُتَرَاجَعَا﴾ (سورة البقرة: الآية: 230) يريد في أن يتراجعا، (أن) في موضع نصب إذا نزعنا الصفة".⁶⁹ والموضوع مدروس ومقروء لدى الباحثين في الدراسات الحديثة بطرق وأساليب مختلفة بذكر آرائهم متباينة.

المصادر والمراجع

- 1 ابن منظور: لسان العرب، تعليق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. ط 1، 1408هـ/1988م، 106/14. والزيدي: تاج العروس من جواهر القاموس: دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان. ط 1: 1306هـ. ج 5، ص 20
- 2 ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة. مكتبة المثنى بغداد. ج 3، ص 8
- 3 لسان العرب: ج 4، ص 154
- 4 انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة. ط 2. 1988. 164/3، و 502/3، وابن يعيش: شرح المفصل: عالم الكتب بيروت. (دت) 2019/3، 23، وألفية ابن مالك: شرح الأشموني: دار إحياء الكتب العربية القاهرة. (دت) ج 2، ص 236، 275، 280. (بتصرف).
- 5 الزركشي: البرهان في علوم القرآن. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت. ط 1. 1988م. ج 3، ص 115
- 6 كتاب سيبويه: 38-39، ود. عوض حمد القوزمي: المصطلح النحوي: عمارة شؤون المكتبات الرياض. ط 1: 1401هـ. ص 148. (بتصرف)
- 7 د. عبد الله صالح بابعير: ظاهرة النيابة في العربية. دار حضرموت للدراسات والنشر المكلا. ط 1. 2010م. ص 44.
- 8 كتاب سيبويه: ج 1، ص 38
- 9 د. أحمد عبد الستار: نحو المعاني. ص 78. مطبعة المجمع العلمي العراقي: 1407هـ/1987م.
- 10 انظر: المصطلح النحوي. ص 89.
- 11 نحو المعاني: ص 40.
- 12 المرجع نفسه.
- 13 ابن هشام: المسائل السلفية في النحو. تحقيق حاتم صالح الضامن. دار الرسالة - بيروت. ط 1. 1983م. ج 5، ص 21
- 14 المرجع نفسه. و جلال السيوطي: الأشباه والنظائر. تحقيق عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت. ط 1. 1985م. ج 1، ص 146
- 15 الفارسي: الإيضاح: تحقيق: كاظم بحر المرجان. عالم الكتب بيروت. ط 2. 1996م. ص 210.
- 16 كتاب سيبويه: ج 2، ص 161، 160.

- ¹⁷ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط. وبها مشه: النهر الماد لأبي حيان والدووالقطي. مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط 1990. 2. ج 2. ص 82
- ¹⁸ الحفاجي: حاشية الشهاب على تفسير الفيضاني. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار الكتب العلمية بيروت، ط 1997. 1. ج 1. ص 278
- ¹⁹ ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق: موسى بناي العكيلي. وزارة الأوقاف والشؤون الديانية بغداد. دار إحياء التراث العربي، ط 1982. 2. ج 2. ص 160
- ²⁰ حاشية الشهاب: ص 278.
- ²¹ رضي الدين الاسترأبادي: شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية بيروت، 1982. 1. ج 1. ص 103
- ²² الجوهري: تاج اللغة. ص: تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار - ط: 1، 1376 هـ والرابعة: 1407 هـ - دار العلم للملايين بيروت لبنان، ج 3، ص 1298
- ²³ الصحاح: ص: 1298/3 ولسان العرب: ج 8، ص 393
- ²⁴ سورة البقرة، الآية: 177
- ²⁵ طاهر سليمان حموده: ظاهرة الحذف في الدرس النحوي. الدار الجامعية الإسكندرية. 1983. م: ص 91
- ²⁶ البرهان في علوم القرآن: ج 3، ص 147
- ²⁷ الكتاب: ج 1، ص 213
- ²⁸ المرجع السابق: ج 2، ص 215
- ²⁹ ظاهرة الحذف: ص 93
- ³⁰ ابن السراج: الأصول في النحو. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي - ط: 3، 1408 هـ 1988 م. مؤسسة الرسالة بيروت، ج 2، ص 255، 256
- ³¹ أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية. ص 5.
- ³² رسالة ماجستير: ظاهرة الاتساع في النحو عند سيويه وابن جني، بإشراف أ. د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر، للباحث: عبد القدير فهم 1413 هـ 1993 م، ص 61.
- ³³ الكتاب: ج 1، ص 175، 176.
- ³⁴ الرضي: شرح الكافية. صححه: الأسد للناشر محمد الهاشم، بريس باهتمام بياري طبع: 1866 هـ. ج 1، ص 113
- ³⁵ جلال السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها. شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك. محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد علي الجادي، منشورات مكتبة العصرية بيروت 1986 م. ج 1، ص 331
- ³⁶ الأصول في النحو: ج 1، ص 177، 178
- ³⁷ الأصول في النحو: ج 1، ص 180
- ³⁸ الأصول في النحو: ص: 180/1. الكتاب: ج 1، ص 109
- ³⁹ الكتاب: ج 3، ص 127
- ⁴⁰ الكتاب: ج 3، ص 497
- ⁴¹ الكتاب: ج 3، ص 127
- ⁴² د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط: 5. دار المعارف. ص 41
- ⁴³ الزجاج: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري: دار الكتاب اللبناني بيروت الطبعة 2: 1402 هـ 1982 م. ق/ 1، ص 106.

- ⁴⁴ عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، 1401 هـ مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج 9، ص 120.
- ⁴⁵ ينظر: ابن مالك: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 20، 1980 م، مكتبة دار التراث القاهرة، ج 2، ص 539.
- ⁴⁶ المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الحالق عزيمة، (بتصرف)، ج 2، ص 321.
- ⁴⁷ المصدر نفسه.
- ⁴⁸ الفراء: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، انتشارات ناصر خسرو، ج 1، ص 272.
- ⁴⁹ معاني القرآن للفراء: ج 2، ص 3.
- ⁵⁰ الفراء: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، رسالة ماجستير من جامعة طرابلس - للباحث المختار أحمد ديرة، الطبعة الأولى: 1411 هـ 1991 م - دار قتيبة، ص 286.
- ⁵¹ د. معيض بن مساعد العوفي: قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن، ومعانيه - الطبعة الأولى 1403 هـ 1987 م، ج 1، ص 153-254.
- ⁵² د/ابراهيم رفيدة: النحو وكتب التفسير، ط 1، 1982 م، و 1990 م - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ج 1، ص 204، 203.
- ⁵³ د. أحمد عبد اللطيف: النحو في مجالس ثعلب، دار الثقافة العربية القاهرة - 1991 م، ص 196.
- ⁵⁴ ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره / سيد أحمد صقراء، دار التراث القاهرة - الطبعة الثانية 1393 هـ 1973 م، ص 299.
- ⁵⁵ النحو في مجالس ثعلب: ص 196.
- ⁵⁶ ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، 321/1 (ب ط) (ب - ت).
- ⁵⁷ ديوان الفرزدق، 41/2، قدم له وشرحه: مجيد طراد، ط 2، 1414 هـ 1994 م، دار الكتاب العربي بيروت.
- ⁵⁸ ابن الشجري: الأمالي الشجرية، (ب - ط) - (ب - ت) (ب - ن)، ج 1، ص 364.
- ⁵⁹ أبو البركات ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، انتشارات الهجرة إيران - 1403 هـ 1969 م، ج 1، ص 97.
- ⁶⁰ سورة البقرة، الآية: 9.
- ⁶¹ البيان في غريب إعراب القرآن: للأنباري، ج 1، ص 97.
- ⁶² ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق/ علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم، د. عبد الفتاح شبيلي، 1420 هـ 1999 م.
- الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، ج 1، ص 51.
- ⁶³ سورة يس، الآية: 52.
- ⁶⁴ المحتسب: ج 2، ص 214.
- ⁶⁵ المحتسب: ج 2، ص 303.
- ⁶⁶ أبو علي الفارسي: الإيضاح، تحقيق: د. كاظم مرجان، عالم الكتب، ط 2، 1996 م، ص 153، 154، والمجراي: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم مرجان، ب - ت، ج 1، ص 513.
- ⁶⁷ سورة الأعراف، الآية: 155، الزمخشري: المفصل، دار الجيل بيروت، ط 2، ب - ت، ص 291.
- ⁶⁸ ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، ط 5، 1985 م، ص 838.
- ⁶⁹ معاني القرآن: ج 1، ص 148.